No. 47699*

Turkey
and
Oman

Agreement between the Government of the Republic of Turkey and the Government of the Sultanate of Oman concerning the reciprocal promotion and protection of investments. Muscat, 4 February 2007

Entry into force: *15 March 2010 by notification, in accordance with article 12*

Authentic texts: *Arabic, English and Turkish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Turkey, 24 August 2010*

No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Turquie
et
Oman

Accord entre le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement du Sultanat d'Oman relatif à l'encouragement et la protection réciproques des investissements. Mascate, 4 février 2007

Entrée en vigueur : *15 mars 2010 par notification, conformément à l'article 12*

Textes authentiques : *arabe, anglais et turc*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Turquie, 24 août 2010*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

بأنه قد استوفى جميع المتطلبات القانونية الداخلية لدخول هذا التعديل حيز التنفيذ .

(٤) بالنسبة للاستثمارات التي أقيمت قبل تاريخ إنهاء الاتفاقية ، فأن أحكام المواد من (١ - ١٢) من هذه الاتفاقية تظل نافذة المفعول لفترة إضافية قدرها ١٥ سنة من تاريخ إنهاء الاتفاقية .

إشهاداً لما تقدم، قام الموقعان أدناه والمفوضان تفويضاً كاملاً من حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت من نسختين أصليتين في مسقط يوم ١٦ محرم ١٤٢٨هـ الموافق ٤/٢/٢٠٠٧م م باللغات التركية والعربية والإنجليزية ولكل النصوص حجية قانونية متساوية، وفي حالة الاختلاف حول التفسير يُعتد بالنص الإنجليزي .

عن حكومة جمهورية تركيا

بشير أتالاي
وزير الدولة

عن حكومة سلطنة عمان

محمد بن ناصر الخصيبي
أمين عام وزارة الاقتصاد الوطني

الأخير . تتوصل هيئة التحكيم إلى قراراتها، والتي تكون نهائية، بأغلبية الأصوات .

(٧) يتم دفع المصروفات التي يتكبدها الرئيس والمحكمين الآخرين والتكاليف الأخرى للإجراءات بالتساوي بين الطرفين المتعاقدين . يجوز لهيئة التحكيم ، وبمحض اختيارها ، اتخاذ قرار بفرض نسبة أعلى من التكاليف يدفعها أحد الطرفين المتعاقدين .

(٨) لا يتم إحالة أي نزاع الى محكمة لتحكيم الدولية وذلك طبقاً لأحكام هذه المادة، إذا تم إحالة ذات النزاع الى محكمة تحكيم دولية أخرى وفقاً لأحكام المادة (٩) ولا يزال النزاع مستمراً أمام المحكمة . ولن يمنع ذلك من عقد مفاوضات مباشرة وموضعية بين كل من الطرفين المتعاقدين .

المادة الحادية عشرة
مجال التطبيـــق

تطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات المباشرة التي تقام في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين بموجب قوانينه وتشريعاته الوطنية بواسطة مستثمري الطرف المتعاقد الآخر سواء تمت قبل أو بعد سريان الاتفاقية الحالية . وعلى الرغم من ذلك ، فأن هذه الاتفاقية لا تطبق على أي نزاعات نشأت قبل دخولها حيز التنفيذ .

المادة الثانية عشرة
سريان الاتفاقية

(١) يعمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من آخر تاريخ يقوم فيه أي من الطرفين المتعاقدين بإخطار الطرف المتعاقد الآخر عبر القنوات الدبلوماسية بأنه قام باستيفاء المتطلبات القانونية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

(٢) تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة ١٠ سنوات وتستمر نافذة لفترة أو فترات أخرى مماثلة إلا إذا تم إنهائها كتابياً بواسطة أي من الطرفين المتعاقدين قبل سنة على الأقل من تاريخ انتهائها .

(٣) يجوز تعديل هذه الاتفاقية باتفاق كتابي بين الطرفين المتعاقدين ، ويدخل أي تعديل حيز التنفيذ عندما يخطر كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر

المادة العاشرة
تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

(١) يسعى الطرفان المتعاقدان بحسن نية وبروح التعاون إلى التوصل فيما بينهما إلى حل سريع وعادل لأي نزاع يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها . وفي هذا الشأن يوافق الطرفان المتعاقدان على عقد مفاوضات مباشرة وموضوعية للتوصل إلى هذه الحلول . وإذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان فيما بينهما الى اتفاق خلال فترة ستة أشهر بعد بداية المنازعات من خلال الإجراءات المشار إليها مسبقاً، فأنه يجوز وبناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين ، إحالة المنازعات إلى هيئة تحكيم مؤلفة من ثلاثة أعضاء.

(٢) يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد خلال مدة شهرين من تاريخ استلام الطلب . يقوم المحكمان باختيار محكم ثالث كرئيس ويكون من مواطني دولة ثالثة . وفي حالة تعذر أي من الطرفين المتعاقدين في تعيين المحكم خلال الفترة المحددة ، فأنه يجوز للطرف المتعاقد الآخر أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية القيام بالتعيينات.

(٣) إذا لم يتمكن المحكمان من التوصل إلى اتفاق بشأن اختيار الرئيس خلال فترة شهرين بعد تعيينهما ، فأنه يتم تعيين الرئيس بواسطة رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين .

(٤) إذا وجد ما يمنع ، في الحالات المحددة في الفقرتين (٢) و (٣) من هذه المادة ، رئيس محكمة العدل الدولية من القيام بالمهمة المذكورة أو كان من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين ، يتم إجراء التعيين بواسطة نائب الرئيس وإذا وجد ما يمنع نائب الرئيس من القيام بالمهمة المذكورة أو إذا كان من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين يتم إجراء التعيين بواسطة أقدم عضو بالمحكمة ولا يكون من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين .

(٥) يكون أمام الهيئة ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ اختيار الرئيس للاتفاق على قواعد الإجراءات التي تتوافق مع الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية . وإذا تعذر الاتفاق ، تطلب هيئة التحكيم من رئيس محكمة العدل الدولية وضع قواعد الإجراءات ، وتأخذ في الاعتبار ، القواعد المعترف بها بصفة عامة لإجراءات التحكيم الدولي .

(٦) ما لم يتم الاتفاق بخلاف ذلك ، يجب أن يتم تقديم كل الدعاوي وإكمال السماع خلال فترة ثمانية أشهر من تاريخ اختيار الرئيس ، وتقدم الهيئة قرارها خلال فترة شهرين بعد تاريخ الدعاوي النهائية أو تاريخ إقفال السماع ، أيهما

(٣) إذا تم إحالة النزاع وفقاً للفقرة (٢) إلى المحكمة المحلية لدى الطرف المتعاقد، فأنه لا يمكن للمستثمر أن يلجأ في نفس الوقت للتحكيم الدولي . وإذا تم إحالة النزاع إلى التحكيم ، فأن القرار يصبح ملزماً ولن يخضع لأي استئناف أو تسوية بخلاف تلك المنصوص عليها في المعاهدة المشار إليها . يتم تنفيذ القرار بموجب القانون المحلي .

(٤) دون الإخلال بأحكام الفقرة (٢) من هذه المادة :

أ) المنازعات التي تنشأ مباشرة من أنشطة الاستثمار المعترف بها بصفة قانونية وفقاً لتشريع جمهورية تركيا وسلطنة عمان ، والتي بدأت فعليا هي وحدها التي تخضع للسلطة القضائية للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) أو أي آلية دولية أخرى لتسوية المنازعات وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين المتعاقدين .

ب) المنازعات المتعلقة بالأملاك والحقوق على العقارات يجب أن تخضع بالكامل للسلطة القضائية للطرف المتعاقد الذي يتم في إقليمه الاستثمار ، ولا يتم إحالتها للسلطة القضائية للمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID) أو أي آلية دولية أخرى لتسوية النزاع .

ج) بناءً على المادة (٦٤) من معاهدة تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى فإن :

آي نزاع ينشأ بين الطرفين المتعاقدين يتعلق بتفسير أو تطبيق (معاهدة تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى) ولم يتم تسويته عبر التفاوض ، فأنه لا يمكن إحالته إلى محكمة العدل الدولية إلا بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين .

(٥) لا يمكن للطرف المتعاقد ، الطرف في النزاع ، أن يثير اعتراضا في أية مرحلة من إجراءات التحكيم أو تنفيذ قرار التحكيم بدعوى أن المستثمر الطرف المتعاقد في النزاع قد حصل على تعويض يغطي جزئياً أو كلياً خسائره بموجب عقد التعويض أو الضمان أو التأمين .

(٦) تكون قرارات التحكيم نهائية وملزمة لطرفي النزاع ، وعلى كل طرف متعاقد أن يتعهد بتنفيذ القرارات وفقاً لقانونه المحلي .

المادة الثامنة
قـــواعد أخـــرى

إذا تضمنت قوانين أي من الطرفين المتعاقدين أو التزاماتهما الناتجة عن قانون دولي ، القائمة في الوقت الحاضر أو تلك التي قد تنشأ لاحقاً بين الطرفين المتعاقدين بالإضافة الى هذه الاتفاقية ، قواعد عامة أو محددة تؤهل استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر لمعاملة أكثر أفضلية من تلك التي تمنحها هذه الاتفاقية ، فان تلك القواعد يجب أن تسود - الى الحد الذي تكون فيه أكثر أفضلية - على هذه الاتفاقية .

المادة التاسعة
تسوية النزاعات بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر

(١) النزاعات بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر والمرتبطة باستثماراته يتم الإخطار بها كتابياً ، ويشمل الإخطار معلومات تفصيلية من المستثمر إلى الطرف المتعاقد الذي استقبل الاستثمار . ويسعى المستثمر والطرف المتعاقد المعنى بقدر الإمكان إلى تسوية هذه النزاعات بحسن نية عن طريق التشاور والمفاوضات .

(٢) إذا لم يتم تسوية هذه النزاعات بهذه الطريقة خلال فترة ستة أشهر بعد تاريخ الإخطار المكتوب المشار إليه في الفقرة (١)، يقدم النزاع ، بحسب اختيار المستثمر إلى :

أ) المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي أقيم في إقليمه الاستثمار ، أو

ب) التحكيم الدولي أمام :

(١) المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID) الذي تأسس بموجب معاهدة تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى، في حال أصبح كلا الطرفين المتعاقدين موقعين لهذه المعاهدة .

(٢) محكمة خاصة للتحكيم يتم تشكيلها وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (UNCITRAL) .

(٣) محكمة التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية (ICC) بباريس أو أي شكل آخر يتفق عليه طرفا النزاع .

و) رأس المال وأي مبالغ إضافية أخرى مستخدمة للحفاظ على الاستثمارات القائمة أو زيادتها أو توسعتها.

ز) الدفعات الناشئة عن تسوية نزاع خاص بالاستثمار .

ح) أجور ومكافآت ومستحقات مواطني الطرف المتعاقد الآخر ومواطني أي دولة ثالثة المسموح لهم بالعمل إرتباطاً بأي استثمار .

(٢) تتم التحويلات بالعملة القابلة للتحويل التي تم بها الاستثمار أو بأي عملة أخرى قابلة للتحويل بسعر الصرف الساري في تاريخ التحويل .

المادة السادسة
الإحـــــلال

(١) إذا تم تأمين استثمار مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين ضد المخاطر غير التجارية وذلك بمقتضى نظام قانوني ، فأن أي إحلال للمؤمن ، والذي ينشأ من شروط اتفاقية التأمين ، يجب الاعتراف به من قبل الطرف المتعاقد الآخر .

(٢) لا يخول المؤمن بممارسة أي حقوق بخلاف الحقوق التي خول للمستثمر ممارستها .

(٣) تتم تسوية المنازعات بين الطرف المتعاقد والمؤمن وفقاً لأحكام المادة (٩) من هذه الاتفاقية .

المادة السابعة
الالتزام الخاص

تخضع الاستثمارات التي تشكل موضوعاً لالتزام خاص لأحد الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بمستثمري الطرف المتعاقد الآخر - بدون الإخلال بأحكام هذه الاتفاقية - لشروط الالتزام المذكور إذا كان الالتزام يتضمن أحكاماً أكثر أفضلية عما تحتويه هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة
تعـــويض الخسائـــر

(١) المستثمرون من أحد الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم للخسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة الحرب أو أي نزاع مسلح أو ثورة أو إعلان حالة الطوارئ على المستوى الوطني أو التمرد ، يجب أن يتمتعوا بمعاملة من قبل الطرف المتعاقد الأخير لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمواطنيه أو شركاته أو لمواطني أو شركات أي دولة ثالثة ، أيهما أفضل للمستثمر المعني .

(٢) تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم للخسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر في أي من الأحداث المشار إليها في تلك الفقرة ناتجة عن :

أ) الاستيلاء على ممتلكاتهم بواسطة قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الأخير ، أو

ب) قيام قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الأخير بتدمير ممتلكاتهم ودون أن يكون ذلك بفعل قتال أو لم تقتضيه ضرورة الموقف .

المادة الخامسة
التحـــويـــلات

(١) على الطرف المتعاقد الذي يقام في إقليمه الاستثمار الخاص بمستثمري الطرف المتعاقد الآخر، أن يضمن لهؤلاء المستثمرين ، بعد أداء التزاماتهم المالية ، التحويل الحر للآتي :

أ) العائدات

ب) الأموال المدفوعة سداد لقروض مرتبطة بالاستثمارات والتي يتم التعاقد عليها بانتظام

ج) قيمة التصفية الجزئية أو الكلية للاستثمار بما في ذلك المكاسب الرأسمالية على رأس المال المستثمر .

د) التعويض عن نزع الملكية أو الخسارة الموصوفة في المادتين (٣) و (٤) أعلاه .

ه) دخول مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين والمصرح لهم بالعمل في إقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة لاستثمار موافق عليه .

المادة الثالثة
التأميم ونزع الملكية

(١) تمنح استثمارات مواطني أو شركات أحد الطرفين المتعاقدين الحماية الكاملة والتامة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

(٢) لا يجوز تأميم استثمارات المستثمرين التابعين لأي من الطرفين المتعاقدين أو نزع ملكيتها أو إخضاعها لأي إجراءات لها أثر مماثل للتأميم ونزع الملكية (يشار إليها فيما يلي بـ(نزع الملكية)) وذلك في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، مالم يتم ذلك من أجل منفعة عامة وعلى أساس غير تمييزي وطبقاً للقوانين المعمول بها والمبادئ العامة للمعاملة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذه الاتفاقية .

(٣) أي إجراءات لنزع الملكية يحتمل اتخاذها يجب أن ينشأ عنها تعويض فوري وكافي وفعال ويتم حساب مبلغ التعويض على أساس قيمة الاستثمار السائد في السوق مباشرة قبل إعلان قرار نزع الملكية أو يصبح القرار معروفاً للجمهور. وإذا لم يكن من الممكن التأكد من القيمة السوقية ، يتم تحديد التعويض طبقاً للأصول المتعارف عليها عموماً بالنسبة للتقييم وعلى أساس مبادئ منصفة تأخذ في الاعتبار - ضمن أمور أخرى - رأس المال المستثمر ، والإهلاك ، ورأس المال الذي تم إرجاعه مسبقاً وقيمة الإحلال والعناصر الأخرى ذات الصلة .

أ) فيما يتعلق بالاستثمارات التركية في إقليم سلطنة عمان : يشمل التعويض على فائدة تحسب على أساس سعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن المعروف باسم ليبور (LIBOR) المنطبق على العملة التي تم بها الاستثمار أصلاً وذلك من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ الدفع .

ب) فيما يتعلق بالاستثمارات العمانية في إقليم جمهورية تركيا : فإنه في حالة تأخير دفع التعويض تترتب فائدة على التعويض تحسب بالسعر السائد المتفق عليه من قبل كلا الطرفين باستثناء أن يكون هذا السعر مفروضاً بالقانون، وذلك من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ الدفع .

يكون تنفيذ التعويض المذكور فوراً ودفعه بدون تأخير ويجب أن يكون قابلاً للتحويل الحر .

(٢) يمنح كل طرف متعاقد وذلك في إطار قوانينه وتشريعاته هذه الاستثمارات حال تأسيسها معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يتم منحها لاستثمارات مستثمريه أو استثمارات مستثمري أي دولة ثالثة ، أيهما أكثر أفضلية .

(٣) على كل طرف متعاقد أن يمنح في إقليمه مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة ، وذلك فيما يتعلق بإدارة استثماراتهم أو صيانتها أو استخدامها أو التمتع بها أو التصرف فيها ، أيهما أكثر أفضلية للمستثمر .

(٤) بمراعاة قوانين وتشريعات الطرفين المتعاقدين المتعلقة بالدخول والإقامة المؤقتة والتوظيف للأجانب فإنه :

أ) يصرح لمواطني أي طرف متعاقد بالدخول والبقاء في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لغرض تأسيس أو تطوير أو إدارة أو تقديم المشورة بشأن تشغيل أي إستثمار يكونوا ، أو يكون أي مستثمر من الطرف المتعاقد الأول قد قام بتوظيفهم ، قد التزموا أو في طريقهم للالتزام بتوفير المبالغ أو الموارد المناسبة.

ب) يصرح للشركات التي يتم تأسيسها بصفة قانونية وفقاً للقوانين والتشريعات المطبقة لدى أي من الطرفين المتعاقدين والتي تكون استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ، باستخدام موظفين إداريين وفنيين قياديين بحسب اختيارهم وبغض النظر عن جنسياتهم .

(٥) يجب أن لا تفسر أحكام هذه المادة على أنها تلزم أحد الطرفين المتعاقدين بأن يقدم إلى مستثمري الطرف المتعاقد الآخر فائدة أية معاملة أو تفضيل أو إمتياز يقدمه الطرف المتعاقد المذكور أولاً بمقتضى أي اتفاقية دولية أو ترتيبات تتعلق بصفة كلية أو جزئية بالضرائب .

(٦) لن تسرى أحكام التمييز والمعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على جميع المزايا الفعلية أو المستقبلية لدى أي طرف بمقتضى عضويته أو انتسابه لأي اتحاد جمركي أو اقتصادي أو نقدي أو سوق مشتركة أو منطقة للتجارة الحرة والتي يمنحها لمواطنيه أو شركاته أو لمواطني أو شركات الدول الأعضاء في هذا الاتحاد أو السوق المشتركة أو منطقة التجارة الحرة أو مواطني أو شركات أي دولة ثالثة.

كلمـــة (الاستثمار) جميع الاستثمارات التي أقيمت في إقليم الطرف المتعاقد قبل أو بعد سريان هذه الاتفاقية .

أي تغيير في الشكل الذي يتم فيه استثمار أو إعادة استثمار الأصول يجب أن لا يؤثر على أهليتها كاستثمارات بشرط أن لا يكون هذا التعديل متعارضاً مع تشريع الطرف المتعاقد الذي يتم في إقليمه الاستثمار .

(٢) يقصد بكلمة (مستثمر) ما يلي :

أ- الأشخاص الطبيعيون الذين يستمدون وضعهم كمواطنين لأي من الطرفين المتعاقدين وفقاً لقانونه المطبق .

ب- المؤسسات أو الشركات أو أي اتحادات العمل التي تم إنشائها أو تأسيسها وفقاً للقوانين المطبقة لدى أي من الطرفين المتعاقدين ويكون مقرها الرئيسي في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

(٣) يقصد بكلمة (عائدات) :
الأموال الناتجة من الاستثمار أو إعادة الاستثمار وتشمل الاستثمار في المساعدات والخدمات الفنية كالأرباح والاتاوات ومكاسب رأس المال ، والفوائد والأتعاب .

(٤) يقصد بكلمة (إقليم) :-

أ. بالنسبة لجمهورية تركيا: الإقليم التركي والبحر الإقليمي وكذلك المناطق البحرية التي تمارس عليها جمهورية تركيا حقوق الولاية أو السيادة لإغراض استكشاف واستغلال المصادر الطبيعية والمحافظة عليها وفقاً للقانون الدولي.

ب. . بالنسبة لسلطنة عمان: إقليم سلطنة عمان والجزر التابعة لها، ويشمل ذلك المياه الإقليمية وأي منطقة خارج المياه الإقليمية والتي قد تمارس عليها سلطنة عمان وفقاً للقانون الدولي حقوق السيادة وذلك فيما يتعلق باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في قاع البحر وعلى أرضه وفي مياهه السطحية.

المادة الثانية
تشجيـع وحماية الاستثمارات

على كل طرف متعاقد أن يقبل في إقليمه بالاستثمارات والأنشطة المرتبطة بها وذلك على أسس لا تقل أفضلية عن تلك التي يتم منحها في أحوال مماثلة لاستثمارات مستثمري أي دولة ثالثة وذلك في إطار قوانينه وتشريعاته .

إن حكومة جمهورية تركيا وحكومة سلطنة عمان (ويشار إليهما فيما يلي بـ " الطرفين المتعاقدين " ويشار إلى كل منهما بـ " الطرف المتعاقد ") ،

رغبة منهما في توسيع وتقوية التعاون الاقتصادي القائم بين البلدين لصلحتهما المتبادلة وخلق الظروف المؤدية الى زيادة الاستثمارات من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر،

وإدراكاً منهما بأن التشجيع والحماية لتلك الاستثمارات سيساعدان على تحفيز المبادرات التجارية ونقل رأس المال والتقنية بين البلدين بما يخدم التنمية الاقتصادية فيهما ،

فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى
تعريـــــــفات

لأغراض هذه الاتفاقية :

(١) يقصد بكلمة (الاستثمار) : أي نوع من الأصول التي تنفذ كاستثمارات طبقاً لقوانين وتشريعات الطرف المتعاقد الذي يقبل الاستثمار في إقليمه ، وتشمل على سبيل المثال وليس الحصر :

أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة وأية حقوق على هذه الأموال مثل الرهون والضمانات والحقوق المماثلة بحسب تعريفها المتوافق مع قوانين وتشريعات الطرف المتعاقد المقام في إقليميه الأملاك .

ب- الأسهم وعائدات الأسهم وأية أنواع أخرى من المصالح في الشركات .

ج- العائدات والمطالبات النقدية ، أو أية حقوق أخرى لها قيمة مالية تتعلق بالاستثمار .

د- حقوق الملكية الصناعية والفكرية مثل براءات الإختراع والتصاميم الصناعية والعمليات الفنية وكذلك العلامات التجارية والمعرفة والشهرة وأية حقوق أخرى مماثلة .

ه- الامتيازات التجارية الممنوحة بمقتضى قانون أو بموجب عقد شاملة امتيازات البحث عن الموارد الطبيعية أو استزراعها أو استغلالها أو استخراجها .

وتشير كلمة استثمار إلى جميع الاستثمارات المباشرة التي تم تنفيذها بموجب قوانين وتشريعات الطـــرف المتعاقـــد الذي أقيم في إقليمه الاستثمارات . وتغطي

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية بين

حكومة جمهورية تركيا و حكومة سلطنة عمان

بشأن

التشجيع والحماية المتبادلـــة للاستثمارات

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY

AND

THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN

CONCERNING

THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Republic of Turkey and the Government of the Sultanate of Oman (hereinafter referred to as "the Contracting Parties" and each referred to as the "Contracting Party")

Desiring to expand and strengthen the existing economic cooperation between the two countries to their mutual benefit, and to create conditions conducive to increase investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

Recognizing that the promotion and protection of investments will help stimulate business initiatives and the transfer of capital and technology between the two countries in the interest of their economic development;

Have agreed as follows;

ARTICLE 1

Definitions

For the purposes of this Agreement;

1. The term "investment", means every kind of assets affected as investments in accordance with the laws and regulations of the Contracting Party which accepts investment in its territory and shall include in particular, though not exclusively:

(a) movable and immovable property, as well as any other rights *in rem* such as mortgages, pledges and similar rights as defined in conformity with the laws and regulations of the Contracting Party in whose territory the property is situated;

(b) shares, premium on shares and other kinds of interests in companies;

(c) returns, claims to money or any other rights having financial value related to an investment;

(d) industrial and intellectual property rights such as patents, industrial designs, technical processes, as well as trademarks, goodwill, know-how and other similar rights;

(e) business concessions conferred by law or under contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources.

The said term shall refer to all direct investments made in accordance with the laws and regulations in the territory of the Contracting Party where the investments are made. The term "investment" covers all investments made in the territory of a Contracting Party before or after entry into force of this Agreement.

Any alteration of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their qualification as investments provided that such alteration is not in conflict with the legislation of the Contracting Party on the territory of which the investment is made.

The term "investor" means:

(a) natural persons deriving their status as nationals of either Contracting Party according to its applicable law,

(b) corporations, companies, firms or other business associations incorporated or constituted under the laws in force of either of the Contracting Parties and having their headquarters in the territory of that Contracting Party.

3. The term "returns" means the amounts produced by an investment or reinvestment including investment in assistance and technical services such as profits, royalties, capital gains, fees and interest.

4. The term "territory" means:

(a) With respect to the Republic of Turkey, the Turkish territory, territorial sea, as well as the maritime areas over which the Republic of Turkey has jurisdiction or sovereign rights for the purposes of exploration, exploitation and conservation of natural resources, pursuant to international law.

(b) With respect to the Sultanate of Oman; the territory of the Sultanate of Oman and the islands belonging thereto, including territorial waters and any area outside the territorial waters over which the Sultanate of Oman may, in accordance with international law, exercise sovereign rights with respect to the exploration and exploitation of the natural resources of the sea-bed and the sub-soil and the above-lying waters.

ARTICLE 2

Promotion and Protection of Investments

1. Each Contracting Party shall admit in its territory investments, and activities associated therewith, on a basis no less favourable than that accorded in similar situations to investments of investors of any third country, within the framework of its laws and regulations.

2. Each Contracting Party shall accord to these investments, once established, treatment no less favourable than that accorded in similar situations to investments of its investors or to investments of investors of any third country, whichever is the most favourable, within the framework of its laws and regulations.

3. Each Contracting Party shall in its territory accord to the investors of the other Contracting Party treatment not less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third country with respect to management, maintenance, operation, enjoyment or disposal of their investments, whichever is more favourable to the investor.

4. Subject to the laws and regulations of the Contracting Parties relating to the entry, sojourn and employment of aliens:

(a) nationals of either Contracting Party shall be permitted to enter and remain in the territory of the other Contracting Party for purposes of establishing, developing, administering or advising on the operation of an investment to which they, or an investor of the first Contracting Party that employs them, have committed or are in the process of committing a substantial amount of capital or other resources,

(b) companies which are legally constituted under the applicable laws and regulations of one Contracting Party, and which are investments of investors of the other Contracting Party, shall be permitted to engage top managerial and technical personnel of their choice, regardless of nationality.

5. The Provisions of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege which may be extended by the former Contracting Party by virtue of any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation.

6. The non-discrimination, national treatment and most-favored nation treatment provisions of this Agreement shall not apply to all actual or future advantages accorded by either party by virtue of its membership of, or association with, a customs, economic or monetary union, a common market or a free trade area; to nationals or companies of its own, of Member States of such union, common market or free trade area, or of any other third country.

ARTICLE 3

Nationalization and Expropriation

1. The investments made by nationals or companies of one Contracting Party shall enjoy full and complete protection on the territory of the other Contracting Party.

2. Investments of investors of either Contracting Party shall not be nationalized, expropriated, or subjected to measures having effect equivalent to nationalization or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for a public purpose, on a non-discriminatory basis and in accordance with applicable law and the general principles of treatment provided for in Article 2 of this Agreement.

3. Any measures of expropriation which might be taken shall give rise to prompt, adequate and effective compensation, the amount of which shall be calculated on the basis of the fair market value of the investment immediately prior to the point of time when the decision for expropriation was announced or became publicly known. Where the market value cannot be readily ascertained, the compensation shall be determined in accordance with the generally recognized principles of valuation and on equitable principles taking into account, *inter alia,* the capital invested, depreciation, capital already repatriated, replacement value and other relevant factors.

a. with respect to the Turkish investments in the territory of the Sultanate of Oman : The compensation shall include interest at the current LIBOR rate of interest applicable to the currency in which the investment was originally undertaken, from the date of expropriation until the date of payment.

b. with respect to the Omani investments in the territory of the Republic of Turkey: In the event that payment of compensation is delayed, it shall carry an interest at a prevailing rate as agreed upon by both parties unless such rate is prescribed by law from the date of expropriation until the date of payment.

The said compensation shall be effectively realizable, shall be paid without delay and shall be freely transferable.

ARTICLE 4

Compensation for losses

1. Investors of one Contracting Party whose investments have sustained losses due to war or any other armed conflict, revolution, national state of emergency or revolt occurring on the territory of the other Contracting Party, shall enjoy treatment from the latter Contracting Party that is not less favourable than that granted to its own nationals or companies or those of any third State, whichever is the more favourable to the investor concerned.

2. The Provisions of paragraph 1 of this Article shall apply to investors of one Contracting Party who in any of the situations referred to in that paragraph suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:

(a) requisitioning of their property by the forces or authorities of the latter Contracting Party, or

(b) destruction of their property, by the forces or authorities of the latter Contracting Party, which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation.

ARTICLE 5

Transfers

1. Each Contracting Party, on the territory of which the investment have been made by the investors of the other Contracting Party, shall ensure to these investors after the payment of financial obligations, the free transfer of:

(a) returns,

(b) repayments of loans in connection with investments which have regularly contracted,

(c) value of partial or total liquidation or expropriation of investment including capital gains on the capital invested.

(d) compensation for expropriation or loss described in Articles 3 & 4 above,

(e) earnings of the investors of either Contracting Party who have been authorized to work on the territory of the other Contracting Party, as a result of an approved investment,

(f) capital and any other additional amounts used to maintain, increase, or expand existing investments,

(g) payments arising from the settlement of an investment dispute.

(h) wages, remunerations and accruals of nationals of the other Contracting Party and nationals of any third state who are allowed to work in connection with an investment.

2. Transfers shall be made in the convertible currency in which the investment has been made or in any convertible currency at the rate of exchange in force at the date of transfer.

ARTICLE 6

Subrogation

1. If the investment of an investor of one Contracting Party is insured against non-commercial risks under a system established by law, any subrogation of the insurer, which stems from the terms of the insurance agreement, shall be recognized by the other Contracting Party.

2. The insurer shall not be entitled to exercise any rights other than the rights, which the investor would have been entitled to exercise.

3. Disputes between a Contracting Party and an insurer shall be settled in accordance with the provisions of Article 9 of this Agreement.

ARTICLE 7

Special Commitment

Investments having formed the subject of a special commitment of one Contracting Party, with respect to the investors of the other Contracting Party, shall be governed, without prejudice to the provisions of this Agreement, by the terms of the said commitment if the latter includes provisions more favorable than those of this Agreement.

ARTICLE 8

Application of Other Rules

If the laws of either Contracting Party or their existing obligations under International Law at present or established hereafter between the Contracting Parties, in addition to the present Agreement, contain rules whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favorable than that is provided for by the present Agreement, such rules to the extent that they are more favorable, shall prevail over the present Agreement.

ARTICLE 9

Settlement of Disputes Between One Contracting Party and Investors of the Other Contracting Party

1. Disputes between one of the Contracting Parties and an investor of the other Contracting Party, in connection with his investment, shall be notified in writing, including detailed information, by the investor to the recipient Contracting Party of the investment. As far as possible, the investor and the concerned Contracting Party shall endeavor to settle these disputes by consultations and negotiations in good faith.

2. If these disputes, cannot be settled in this way within six months following the date of the written notification mentioned in paragraph 1, the dispute can be submitted, as the investor may choose, to:

(a) the competent court of the Contracting Party in whose territory the investment has been made; or

(b) International arbitration under:

(i) the International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID) set up by the " Convention on Settlement of Investment Disputes Between States and Nationals of other States", in case both Parties become signatories of this Convention,

(ii) an ad hoc court of arbitration laid down under the Arbitration Rules of Procedure of the United Nations Commission for International Trade Law (UNCITRAL).

(iii) arbitration court of Paris International Chamber of Commerce (ICC) or any other form of dispute settlement as agreed upon by the parties to the dispute.

3. If the dispute is submitted in accordance with paragraph (2) to the competent Court of the Contracting Party, the investor cannot at the same time seek the international arbitration. If the dispute is filed for arbitration the award shall be binding and shall not be subject to any appeal or remedy other than those provided for in the said convention. The award shall be enforced in accordance with domestic law.

4. Notwithstanding the provisions of paragraph 2 of this Article;

(a) only the disputes arising directly out of investment activities which have been legally admitted in conformity with the relevant legislation of the Republic of Turkey and the Sultanate of Oman, and that effectively started shall be subject to the jurisdiction of the International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID) or any other international dispute settlement mechanism as agreed by the Contracting Parties;

(b) the disputes, related to the property and real rights upon the real estates shall be totally subject to the jurisdiction of the Contracting Party in whose territory the investment is made and therefore shall not be submitted to jurisdiction of the International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID) or any other international dispute settlement mechanism; and

(c) With regard to the Article 64 of the "Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States":

Any dispute arising between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of "Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States", which is not settled by negotiation, can only be submitted to the International Court of Justice with the consent of both Contracting Parties.

5. A Contracting Party which is a party to a dispute shall not at any stage of arbitration proceeding or enforcement of an arbitration award, raise the objection that the investor who is the other party to the dispute has received an indemnity to cover all or part of its losses by virtue of guarantee or insurance contract.

6. The arbitration awards shall be final and binding for all parties in dispute. Each Contracting Party commits itself to execute the award according to its national law.

ARTICLE 10

Settlement of Disputes Between The Contracting Parties

1. The Contracting Parties shall seek in good faith and a spirit of cooperation a rapid and equitable solution to any dispute between them concerning the interpretation or application of this Agreement. In this regard, the Contracting Parties agree to engage in direct and meaningful negotiations to arrive at such solutions. If the Contracting Parties cannot reach an agreement within six months after the beginning of disputes between themselves through the foregoing procedure, the disputes may be submitted, upon the request of either Contracting Party, to an arbitral tribunal of three members.

2. Within two months of receipt of a request, each Contracting Party shall appoint an arbitrator. The two arbitrators shall select a third arbitrator as Chairman, who is a national of a third State. In the event either Contracting Party fails to appoint an arbitrator within the specified time, the other Contracting Party may request the President of the International Court of Justice to make the appointment.

3. If both arbitrators cannot reach an agreement about the choice of the Chairman within two months after their appointment, the Chairman shall be appointed upon the request of either Contracting Party by the President of the International Court of Justice.

4. If, in the cases specified under paragraphs (2) and (3) of this Article, the President of the International Court of Justice is prevented from carrying out the said function or if he is a national of either Contracting Party, the appointment shall be made by the Vice-President, and if the Vice-President is prevented from carrying out the said function or if he is a national of either Contracting Party, the appointment shall be made by the most senior member of the Court who is not a national of either Contracting Party.

5. The tribunal shall have three months from the date of the selection of the Chairman to agree upon rules of procedure consistent with the other provisions of this Agreement. In the absence of such agreement, the tribunal shall request the President of the International Court of Justice to designate rules of procedure, taking into account generally recognized rules of international arbitral procedure.

6. Unless otherwise agreed, all submissions shall be made and all hearings shall be completed within eight months of the date of selection of the Chairman, and the tribunal shall render its decision within two months after the date of the final submissions or the date of the closing of the hearings, whichever is later. The arbitral tribunal shall reach its decisions, which shall be final and binding, by a majority of votes.

7. Expenses incurred by the Chairman, the other arbitrators, and other costs of the proceedings shall be paid for equally by the Contracting Parties. The tribunal may, however, at its discretion, decide that a higher proportion of the costs be paid by one of the Contracting Parties.

8. A dispute shall not be submitted to an international arbitration court under the provisions of this Article, if the same dispute has been brought before another international arbitration court under the provisions of Article 9 and is still before the court. This will not impair the engagement in direct and meaningful negotiations between both Contracting Parties.

ARTICLE 11

Scope of Application

This Agreement shall apply to direct investments in the territory of one Contracting Party, made in accordance with its national laws and regulations, by investors of the other Contracting Party, whether prior to, or after the entry into force of the present Agreement. However, this Agreement shall not apply to any disputes that have arisen before its entry into force.

ARTICLE 12

Entry into Force

1 This Agreement shall enter into force on the latter date on which either Contracting Party notifies the other through diplomatic channels that its legal requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled.

2. This Agreement shall remain in force for 10 years and shall continue in force thereafter for another similar period or periods unless terminated in writing by either Contracting Party at least one year before its expiration.

3. This Agreement may be amended by written agreement between the Contracting Parties. Any amendment shall enter into force when each Contracting Party has notified the other that it has completed all internal legal requirements for entry into force of such amendment.

4. With respect to investments made prior to the date of termination of the Agreement, the provisions of Article 1 to 12 Agreement shall continue to be effective for a further period of 15 years of the date of termination of the Agreement.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

DONE in Duplicate at Muscat on this day of February 4, 2007 corresponding to .....H, in the Turkish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY

Beşir Atalay
Minister of State

FOR THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN

Mohammed Nasser Al Khasibi
Secretary General
Ministry of National Economy

[TURKISH TEXT – TEXTE TURC]

TÜRKİYE CUMHURİYETİ HÜKÜMETİ

VE

OMAN SULTANLIĞI HÜKÜMETİ

ARASINDA

YATIRIMLARIN KARŞILIKLI TEŞVİKİ VE KORUNMASINA İLİŞKİN

ANLAŞMA

Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ve Oman Sultanlığı Hükümeti bundan sonra "Akit Taraflar" ve her birisi "Akit Taraf" olarak anılacaklardır.

İki ülke arasındaki mevcut ekonomik işbirliğini karşılıklı yararlarına olmak üzere genişletmek ve güçlendirmek ve bir Akit Taraf yatırımcılarının, diğer Akit Tarafın ülkesindeki yatırımlarını artırmasını teşvik edici koşulları yaratmak arzusu ile,

Yatırımların teşviki ve korunmasının ekonomik kalkınmaları çıkarına iki ülke arasındaki iş girişimlerinin ve sermaye ve teknoloji transferinin canlanmasına yardım edeceğini kabul ederek;

Aşağıdaki şekilde anlaşmaya varmışlardır:

MADDE 1
Tanımlar

İşbu Anlaşmanın amaçları bakımından:

1. "Yatırım" terimi, ülkesine yatırımı kabul eden Akit Tarafın kanunlarına ve nizamlarına uygun olarak yatırım olarak gerçekleştirilmiş, her türlü malvarlığı anlamına gelir, ve özellikle, bunlarla kısıtlı olmamak koşuluyla, aşağıdakileri içerir:

(a) ülkesinde sözkonusu mülkün bulunduğu Akit Tarafın kanunlarına ve mevzuatına uygun olarak tanımlanmış taşınır ve taşınmaz mallar yanında ipotek, haciz ve benzer hakları gibi diğer ayni haklar ;

(b) hisseler, hisse senetleri üzerindeki getiriler ve şirketlerde mevcut diğer benzer şekillerdeki paylar;

(c) gelirler, para alacakları veya bir yatırımla ilgili mali değeri olan diğer haklar;

(d) patentler, sınai tasarımlar, teknik prosesler gibi sınai ve fikri mülkiyet hakları yanında ticari markalar, peştemaliye, know-how ve diğer benzer haklar;

(e) doğal kaynakların aranması, çıkarılması, işlenmesi veya işletilmesine yönelik imtiyazlarını da kapsayacak şekilde, kanunla veya sözleşmeyle verilmiş iş imtiyazları.

Anılan terim, ülkesinde yatırım yapılan Tarafın kanunlarına ve nizamlarına uygun olarak yapılmış tüm doğrudan yatırımları ifade eder. "Yatırım" terimi işbu Anlaşmanın yürürlüğe girmesinden önce veya sonra bir Akit Tarafın ülkesinde yapılmış tüm yatırımları kapsar.

Varlıkların yatırıldığı veya yeniden yatırıldığı biçimdeki herhangi bir değişiklik, bu gibi bir değişikliğin ülkesinde yatırım yapılmış olan Akit Tarafın mevzuatı ile çelişmediği sürece, bunların yatırım olarak nitelendirilmesini etkilemez.

2. "Yatırımcı" terimi:

(a) yürürlükteki hukuklarına göre Akit Taraflardan her birinin vatandaşlığı statüsünü kazanmış gerçek kişileri,

(b) Akit Taraflardan her birinin yürürlükteki hukukuna göre kurulmuş ve genel idare merkezleri o Akit Tarafın ülkesinde bulunan, şirketleri, firmaları ya da iş ortaklıklarını ifade eder.

3. "Gelirler" terimi, bir yatırımdan veya idari ve teknik hizmetlere yapılan yatırımları da içermek üzere gelirlerin tekrar yatırılması ile elde edilen ve kar, royaltiler, sermaye kazançları, faiz ve ücretleri ifade eder.

4. "Ülke" terimi:

(a) Türkiye Cumhuriyeti ile ilgili olarak, Türk ülkesini, karasuları yanında Türkiye Cumhuriyeti'nin uluslararası hukuka göre tabii kaynakların araştırılması, işletilmesi ve korunması amacıyla üzerinde egemenlik veya kaza hakkının bulunduğu deniz alanlarını,

(b) Oman Sultanlığı ile ilgili olarak, Oman Sultanlığı'nın ülkesi ve ülkesine ait adalar, karasuları da dahil olmak üzere, Oman Sultanlığı'nın üzerinde uluslararası hukuka uygun olarak deniz yatağı ve altındaki toprak ve üzerinde yer alan sulardaki doğal kaynakların araştırılması ve işletilmesine yönelik egemenlik haklarının bulunduğu karasuları dışındaki herhangi bir bölgeyi ifade eder.

MADDE 2
Yatırımların Teşviki ve Korunması

1. Her bir Akit Taraf, yatırımları ve bunlarla bağlantılı faaliyetleri, herhangi üçüncü bir ülkenin yatırımcılarının yatırımlarına benzer durumda uygulanandan daha az elverişli olmayan koşullarda, kanun ve nizamları çerçevesinde ülkesine kabul edecektir.

2. Her bir Akit Taraf, gerçekleştirilmiş olan bu yatırımlara, hangisi daha elverişli ise, kendi yatırımcılarının ya da herhangi bir üçüncü ülke yatırımcılarının yatırımlarına, benzer durumda uygulanandan, daha az elverişli olmayan bir muameleyi kanun ve nizamları çerçevesinde tanır.

3. Her bir Akit Taraf, diğer Akit Tarafın yatırımcılarına, sözkonusu yatırımcının yatırımlarının yönetimi, sürdürülmesi, işlemesi, faydalanılması veya elden çıkarılması ile ilgili olarak, hangisi yatırımcı için daha elverişli ise, kendi yatırımcılarına ya da herhangi bir üçüncü ülkenin yatırımcılarına tanıdığından daha az elverişli olmayan bir muamele tanır.

4. Akit Tarafların, yabancıların ülkeye giriş, geçici ikamet ve istihdamı ile ilgili kanun ve nizamlarına tabi olarak,

a) her bir Akit Tarafın vatandaşlarının, kendilerinin veya kendilerini istihdam eden Akit Tarafın bir yatırımcısının önemli bir miktar sermaye veya başka kaynak taahhüdünde bulunduğu veya bulunmak üzere olduğu bir yatırımın kurulması, geliştirilmesi, idaresi amacıyla veya işletilmesine ilişkin tavsiyelerde bulunmak üzere diğer Akit Tarafın ülkesine girmesine ve kalmasına,

b) bir Akit Tarafın yürürlükteki kanun ve nizamlarına uygun olarak yasal bir şekilde kurulan ve diğer Akit Taraf yatırımcılarının yatırımları olan şirketlerin kendi seçimleri olan üst düzey idari ve teknik personeli tabiyetlerine bakılmaksızın istihdam etmelerine izin verilecektir.

5. İşbu Madde'nin hükümleri bir Akit Tarafın diğer Akit Tarafın yatırımcılarına, önceki Akit Tarafça tamamen veya genel olarak vergilendirme ile ilgili herhangi bir uluslararası anlaşma veya düzenleme sebebiyle tanımış olduğu herhangi bir muamele, tercih veya ayrıcalığın faydalarını tanımakla yükümlü olduğu şeklinde yorumlanmayacaktır.

6. İşbu Anlaşma'nın ayrımcılık yapmama, ulusal muamele ve en çok kayırılan ulus muamelesi hükümleri, her bir Akit Tarafın bir gümrük birliğine, ekonomik veya parasal birliğe, bir ortak pazara veya bir serbest ticaret bölgesine üyeliğinden veya bunlarla ortaklığından kaynaklanan ve bu Akit Tarafın kendi yatırımcılarına veya şirketlerine, bu gibi bir birliğin, ortak pazarın veya serbest ticaret bölgesinin üye devletlerinin vatandaşlarına veya şirketlerine veya herhangi bir üçüncü ülke vatandaşlarına veya şirketlerine tanıdığı mevcut veya gelecekteki avantajlara uygulanmayacaktır.

MADDE 3
Millileştirme ve Kamulaştırma

1. Akit Taraflardan birinin vatandaşları veya şirketlerince yapılmış yatırımlar diğer Akit Tarafın ülkesinde tam ve eksiksiz korumadan faydalanır.

2. Her bir Akit Tarafın yatırımcılarının yatırımları diğer Akit Tarafın ülkesinde kamu yararı amacıyla, ayrımcı olmayacak biçimde, yürürlükteki hukuk çerçevesinde ve işbu Anlaşmanın 2'inci Maddesinde belirtilen genel ilkelere uygun olarak yapılan işlemler dışında millileştirilmeyecek, kamulaştırılmayacak veya millileştirme veya kamulaştırmaya eşit etkide işlemlere (bundan sonra "kamulaştırma" olarak anılacaktır) konu edilmeyecektir.

3. Alınabilecek herhangi bir kamulaştırma tedbiri, yatırımın kamulaştırma kararının ilan edilmesinden veya kamu tarafından öğrenildiği zamandan hemen önceki adil piyasa değeri üzerinden hesap edilecek bir miktarda hızlı, yeterli ve etkin tazminatı gerektirecektir. Piyasa değerinin hazır olarak belirlenemediği durumlarda, tazminat genel olarak kabul görmüş değerleme ilkelerine ve, diğerleri arasında, yatırılmış sermaye, amortisman, kaynağına geri gönderilen sermaye, yerine koyma değeri ve diğer ilgili faktörler hesaba katılarak oluşturulan adil ilkelere göre belirlenecektir.

a. Oman Sultanlığı ülkesindeki Türk yatırımları ile ilgili olarak: tazminat kamulaştırma tarihinden ödeme tarihine kadar kamulaştırılan yatırımın yapılmış olduğu para birimine uygulanacak cari LIBOR oranı üzerinde faiz içerecektir.

b. Türkiye Cumhuriyeti'nin ülkesindeki Oman yatırımlarıyla ilgili olarak: tazminat ödemesinin gecikmesi halinde, bu gibi bir oran kanun tarafından belirlenmemiş ise, tazminat kamulaştırma tarihinden ödeme tarihine kadar üzerinde taraflarca arasında anlaşılmış geçerli bir oran üzerinden faiz içerecektir

Söz konusu tazminat, etkin olarak gerçekleştirilebilir olacak, gecikme olmaksızın ödenecek ve serbestçe transfer edilebilir olacaktır.

MADDE 4
Zararlar için Tazminat

1. Yatırımları, diğer Akit Tarafın ülkesinde meydana gelen savaş, veya diğer herhangi bir silahlı çatışma, devrim, olağanüstü hal veya ayaklanma nedeniyle zarara uğrayan bir Akit Tarafın yatırımcıları, sözkonusu yatırımcı için hangisi daha elverişli ise, ülkesinde yukarıda sayılan durumlar yaşanan Akit Tarafın kendi yatırımcılarına veya şirketlerine veya herhangi bir üçüncü devlet vatandaşlarına veya şirketlerine tanıdığından daha az elverişli olmayan bir muameleden faydalanacaklardır.

2. İşbu Madde'nin 1. paragrafının hükümleri diğer Akit Tarafın ülkesinde 1. paragrafta belirtilen herhangi bir durumda aşağıdakilerden kaynaklanan sebeplerle zarar gören bir Akit Tarafın yatırımcılarına uygulanacaktır:

(a) ülkesinde 1.paragrafta belirtilen durumlar yaşanan Akit Tarafın güçleri veya yetkilileri tarafından sözkonusu yatırımcının malvarlıklarına el konması, veya

(b) sözkonusu yatırıcının malvarlıklarının, ülkesinde 1. paragrafta belirtilen durumlar yaşanan Akit Tarafın güçleri veya yetkililerince, silahlı çatışma neticesinde olmadığı veya durum gerektirmediği halde tahrip edilmesi.

MADDE 5
Transferler

1. Ülkesinde diğer Akit Tarafın yatırımcılarınca yatırım yapılmış bulunan her bir Akit Taraf, bu yatırımcıların mali yükümlülüklerini yerine getirmelerinin ardından aşağıda sıralananların serbestçe transfer edilmesini güvence altına alır:

(a) gelirler,

(b) düzenli olarak sözleşmeye bağlanmış yatırımlar ile ilgili kredilerin geri ödemesi,

(c) yatırılmış sermayeden kaynaklanan sermaye kazançları da dahil olmak üzere, yatırımın kısmen veya tamamen tasfiyesinden elde edilen bedeller veya kamulaştırma bedeli;

(d) 3. ve 4. Maddelerde tanımlandığı şekilde kamulaştırma veya zararlar için ödenen tazminat,

(e) onaylanmış bir yatırımın sonucu olarak diğer Akit Tarafın ülkesinde çalışmasına izin verilmiş her bir Akit Tarafın yatırımcılarının kazançları,

(f) sermaye ve mevcut yatırımların sürdürülmesi, artırılması veya genişletilmesi amacıyla kullanılmış diğer ek meblağlar,

(g) bir yatırım uyuşmazlığının çözümünden kaynaklanan ödemeler,

(h) diğer Akit Tarafın vatandaşlarının ve bir yatırımla bağlantılı olarak çalışmasına izin verilmiş herhangi bir üçüncü devletin vatandaşlarının ücretleri ve diğer alacakları.

2. Transferler, transferin yapıldığı tarihte geçerli olan döviz kuru üzerinden yatırımın yapılmış olduğu konvertibl para birimi veya herhangi bir konvertibl para birimiyle yapılacaktır.

MADDE 6
Halefiyet

1. Eğer bir Akit Taraf yatırımcısının yatırımı, ticari olmayan risklere karşı kanuni bir sistem dahilinde sigorta edilmişse, sigortalayanın ilgili sigorta anlaşmasının şartlarından kaynaklanan her türlü halefiyeti diğer Akit Tarafça tanınacaktır.

2. Sigortalayan, yatırımcının kullanmaya yetkili olabileceği haklar dışında hiç bir hakkı kullanmaya yetkili olmayacaktır.

3. Bir Akit Taraf ile sigortalayan arasındaki uyuşmazlıklar, işbu Anlaşmanın 9. Maddesi hükümleri uyarınca çözümlenecektir.

MADDE 7

Özel Taahhütler

Bir Akit Tarafça diğer Akit Tarafın yatırımcıları ile ilgili olarak verilmiş özel bir taahhüdün konusu olmuş yatırımlar, işbu Anlaşma'nın hükümlerine halel gelmeksizin işbu Anlaşma'dan daha elverişli hükümler içermekte olan sözkonusu taahhüdün şartları çerçevesinde idare edilir.

MADDE 8

Diğer Kuralların Uygulanması

Eğer Akit Taraflardan birinin kanunları veya uluslararası hukuk çerçevesinde mevcut veya işbu Anlaşmaya ek olarak Akit Taraflar arasında tesis edilmiş yükümlülükleri, diğer Akit Tarafın yatırımcılarının yatırımlarına işbu Anlaşma ile sağlanandan daha elverişli bir muameleyi öngören genel veya özgül kurallar ihtiva ediyorsa, bu gibi kurallar daha elverişli oldukları ölçüye kadar işbu Anlaşmadan üstün olacaktır.

MADDE 9

Bir Akit Taraf ile Diğer Akit Tarafın Yatırımcıları Arasındaki Uyuşmazlıkların Çözümü

1. Akit Taraflardan biri ile diğer Akit Tarafın bir yatırımcısı arasındaki o yatırımcının yatırımı ile ilgili olarak çıkan ihtilaflar, yatırımcı tarafından ev sahibi Akit Tarafa ayrıntılı bilgi içerecek şekilde yazılı olarak bildirilecektir. Yatırımcı ve ilgili Akit Taraf bu uyuşmazlıkları, mümkün olduğunca, iyi niyetli karşılıklı görüşme ve müzakereler yoluyla çözümlemeye çalışacaklardır.

2. Eğer uyuşmazlıklar, birinci paragrafta belirtilen yazılı bildirim tarihinden itibaren altı ay içinde, bu yolla çözümlenemezse; yatırımcının seçebileceği aşağıdaki mercilere sunulabilir:

(a) ülkesinde yatırım yapılmış olan Akit Tarafın yetkili mahkemesi; veya

(b) Uluslararası tahkim:

(i) Her iki Tarafın da bu Sözleşmeye imzacı olmaları halinde, "Devletler ile Diğer Devletlerin Vatandaşları Arasındaki Yatırım Uyuşmazlıklarının Çözümü Sözleşmesi" ile kurulmuş olan Yatırım Uyuşmazlıklarının Çözümü için Uluslararası Merkezi (ICSID),

(ii) Birleşmiş Milletler Uluslararası Ticaret Hukuku Komisyonu'nun Tahkim Kurallarına göre bu maksatla kurulacak bir tahkim mahkemesi (UNCITRAL),

(iii) Paris Uluslararası Ticaret Odası (ICC) tahkim mahkemesi veya uyuşmazlığın taraflarının üzerinde anlaştığı diğer bir uyuşmazlık çözümü şekli.

3. Eğer sözkonusu uyuşmazlık 2. paragraf uyarınca Akit Tarafın yetkili mahkemesine sunulmuş ise, uyuşmazlığın tarafı olan yatırımcı aynı zamanda uluslararası tahkim yolunu izleyemez. Eğer uyuşmazlık tahkime sunulmuş ise, tahkim kararı bağlayıcı olacak ve anılan Sözleşmenin öngördüğünün dışında herhangi bir temyiz veya çözüm yöntemine konu edilmeyecektir. Tahkim kararı iç hukuka uygun olarak yerine getirilir.

4. İşbu Madde'nin 2. paragraf hükümlerine rağmen;

(a) yalnızca Oman Sultanlığı'nın ve Türkiye Cumhuriyeti'nin ilgili mevzuatına uygun olarak yasal olarak kabul edilmiş ve etkin olarak başlamış yatırım faaliyetlerinden doğrudan kaynaklanan uyuşmazlıklar Yatırım Uyuşmazlıklarının Çözümü için Uluslararası Merkez (ICSID) veya Akit Taraflarca üzerinde mutabık kalınan diğer herhangi bir uluslararası uyuşmazlık çözümü mekanizmasının yetkisine tabi olacaktır.

(b) gayrimenkuller üzerindeki mülkiyet hakları ve ayni haklara ilişkin uyuşmazlıklar, tamamen yatırım ülkesinde yapılmış olan Akit Tarafın yetkisine tabidir ve bu sebeple bu uyuşmazlıklar Yatırım Uyuşmazlıklarının Çözümü için Uluslararası Merkez'e (ICSID) veya diğer herhangi bir uluslararası uyuşmazlıkların çözümü mekanizmasına sunulmaz; ve

(c) "Devletler ile Diğer Devletlerin Vatandaşları Arasındaki Yatırım Uyuşmazlıklarının Çözümü Sözleşmesi"nin 64. Maddesi ile ilgili olarak:

"Devletler ile Diğer Devletlerin Vatandaşları Arasındaki Yatırım Uyuşmazlıklarının Çözümü Sözleşmesi"nin yorumu veya uygulanması ile ilgili olarak Akit Taraflar arasında ortaya çıkabilecek ve müzakereler yoluyla çözümlenememiş herhangi bir uyuşmazlık ancak her iki Akit Tarafın rızası ile Uluslararası Adalet Divanı'na sunulabilir.

5. Bir uyuşmazlığın tarafı olan bir Akit Taraf tahkim muamelelerinin veya bir tahkim kararının yerine getirilmesinin herhangi bir aşaması sırasında uyuşmazlığın diğer tarafı olan yatırımcının bir garanti veya sigorta sözleşmesinden dolayı zararının tamamını veya bir kısmını kapsayan bir tazminat almış olmasını bir itiraz sebebi olarak ileri sürmeyecektir.

6. Tahkim Kararları, uyuşmazlığın bütün tarafları için bağlayıcı ve kesin olacaktır. Her bir Akit Taraf, sözkonusu tahkim kararını ulusal hukukuna göre yerine getirmeye kendini adar.

MADDE 10

Akit Taraflar Arasındaki Uyuşmazlıkların Çözümü

1. Akit Taraflar, işbu Anlaşmanın yorumu veya uygulaması ile ilgili aralarındaki her türlü uyuşmazlığa iyi niyet ve işbirliği ruhu içinde, çabuk ve adil çözüm arayacaklardır. Bu bakımdan, Akit Taraflar bu tür çözümlere ulaşmak için doğrudan ve anlamlı görüşmeler yapmayı kabul ederler. Eğer Akit Taraflar, aralarında uyuşmazlığın başladığı tarihten itibaren altı ay içinde bu yöntemle uzlaşmaya varamazlarsa, uyuşmazlık Akit Taraflardan birinin talebi üzerine, üç üyeli bir tahkim heyetine sunulabilir.

2. Talebin alınmasından itibaren iki ay içinde, her bir Akit Taraf birer hakem tayin edecektir. Bu iki hakem üçüncü bir devlet vatandaşı olan üçüncü bir hakemi Başkan olarak seçeceklerdir. Akit Taraflardan biri belirlenen süre içinde bir hakem tayin edemezse, diğer Akit Taraf, Uluslararası Adalet Divanı Başkanından bu tayini yapmasını talep edebilir.

3. Eğer iki hakem, atanmalarından itibaren iki ay içinde Heyet Başkanının seçimi konusunda anlaşma sağlayamazlarsa, Heyet Başkanı, Akit Taraflardan birinin talebi üzerine Uluslararası Adalet Divanı Başkanı tarafından seçilecektir.

4. Uluslararası Adalet Divanı Başkanı, işbu Maddenin ikinci ve üçüncü paragraflarında belirtilen hallerde görevini yerine getirmekten alıkonulursa veya bu şahıs Akit Taraflardan birinin vatandaşı ise seçim Başkan Yardımcısı tarafından yapılacaktır ve Başkan Yardımcısı da anılan görevi yerine getirmekten alıkonulursa veya Akit Taraflardan birinin vatandaşı ise seçim Akit Taraflardan birinin vatandaşı olmayan en kıdemli Divan üyesi tarafından yapılacaktır.

5. Tahkim Heyeti Heyet Başkanının seçildiği tarihten itibaren üç ay içinde, işbu Anlaşmanın diğer maddeleriyle tutarlı olacak şekilde usul kuralları üzerinde anlaşmaya varacaklardır. Böyle bir anlaşmanın sağlanmaması halinde, Tahkim Heyeti, uluslararası tahkim usulü kurallarını dikkate alarak usul kurallarını tayin etmesini Uluslararası Adalet Divanı Başkanından talep edecektir.

6.Aksi kararlaştırılmadıkça, Başkanın seçildiği tarihten itibaren sekiz ay içinde, bütün beyanlar yapılacak, bütün duruşmalar tamamlanacak ve Tahkim Heyeti-hangisi daha sonra gerçekleşirse- son beyanlardan veya duruşmaların bittiği tarihten sonra iki ay içinde karara varacaktır. Tahkim Heyeti, nihai ve bağlayıcı olacak kararını oy çokluğu ile alacaktır.

7. Başkanın, diğer hakemlerin masrafları ve yargılama ile ilgili diğer masraflar Akit Taraflarca eşit olarak ödenecektir. Bununla birlikte, Tahkim Heyeti giderlerin daha yüksek bir oranının Akit Taraflardan biri tarafından ödenmesine re'sen karar verebilir.

8. Eğer bir uyuşmazlık, işbu Anlaşmanın 9. Maddesi uyarınca bir uluslararası tahkim mahkemesine sunulmuşsa ve hala mahkeme önündeyse, aynı uyuşmazlık işbu Madde hükümleri uyarınca başka bir uluslararası tahkim mahkemesine sunulmayacaktır. Bu, her iki Akit Taraf arasında doğrudan ve anlamlı görüşmeler yoluyla bağlantı kurmayı engellemeyecektir.

MADDE 11

Uygulama Alanı

Bu Anlaşma Akit Taraflardan birinin ülkesinde, ulusal kanun ve nizamlarına uygun olarak, işbu Anlaşmanın yürürlüğe girmesinden önce veya sonra diğer Akit Tarafın yatırımcılarınca yapılmış doğrudan yatırımlara uygulanır. Bununla birlikte, bu Anlaşma yürürlüğe girmesinden önce ortaya çıkmış herhangi bir uyuşmazlığa uygulanmaz.

MADDE 12
Yürürlüğe Girme

1. Bu Anlaşma Akit Taraflardan herbirinin diğerine işbu Anlaşmanın yürürlüğe girmesi için gerekli yasal gerekliliklerin yerine getirildiğini diplomatik kanallar vasıtasıyla bildirdiği tarihten bir sonraki itibariyle yürürlüğe girer.

2. Bu Anlaşma on yıllık bir dönem için yürürlükte kalacak ve Akit Taraflardan biri tarafından Anlaşmanın hitamından en az bir yıl önce yazılı olarak yürürlükten kaldırılmadığı sürece eşit bir süre daha veya süreler için yürürlükte kalmaya devam eder.

3. Bu Anlaşma Akit Taraflar arasında yazılı bir anlaşma ile değiştirilebilir. Herhangi bir değişiklik, Akit Taraflardan her birinin diğer Akit Tarafa bu gibi bir değişikliğin yürürlüğe girmesi için gerekli tüm dahili gerekliliklerin tamamladığını bildirmesi üzerine yürürlüğe girer.

4. Bu Anlaşmanın sona erme tarihinden önce yapılan yatırımlar ile ilgili olarak, bu Anlaşmanın 1. Madde'den 12. Madde'ye kadar olan hükümleri, Anlaşmanın sona erme tarihinden itibaren ilave bir on beş yıl daha geçerli olmaya devam eder.

Bu Anlaşma aşağıda imzaları bulunan ve Hükümetleri tarafından yetkilendirilmiş temsilcilerce huzurlarında imzalanmıştır.

İki kopya olarak, Muscat'da, 4 Subat 2007 tarihinde / Hicri ....., Türkçe, Arapça ve İngilizce dillerinde her biri eşit asıllar olmak üzere imzalanmıştır. Yorumda uyuşmazlık halinde İngilizce metin esas alınır.

TÜRKİYE CUMHURİYETİ HÜKÜMETİ ADINA

Beşir Atalay
Devlet Bakanı

OMAN SULTANLIĞI HÜKÜMETİ ADINA

Mohammed Nasser Al Khasibi
Genel Sekreter
Ulusal Ekonomi Bakanlığı

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE TURQUE ET LE GOUVERNEMENT DU SULTANAT D'OMAN CONCERNANT LA PROMOTION ET LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement du Sultanat d'Oman (dénommés ci-après les « Parties contractantes » et étant chacun dénommé la « Partie contractante »),

Désireux d'élargir et de renforcer la coopération économique existante entre les deux pays dans leur intérêt mutuel, ainsi que de créer des conditions contribuant à l'augmentation des investissements effectués par les investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant que la promotion et la protection desdits investissements contribueront à stimuler les initiatives commerciales et le transfert de capitaux et de technologie entre les deux pays, dans l'intérêt de leur développement économique,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme « investissement » désigne les avoirs de toute nature, utilisés comme investissements, conformément aux lois et règlements de la Partie contractante acceptant d'effectuer des investissements sur son territoire et comprend notamment mais pas exclusivement :

a) Les biens meubles et immeubles ainsi que tous autres droits réels, tels qu'hypothèques, nantissements et droits similaires tels que définis conformément aux lois et règlements de la Partie contractante sur le territoire de laquelle le bien se trouve;

b) Les actions, primes sur les actions et autres types de participations dans des sociétés;

c) Les revenus, créances ou tout autre droit ayant une valeur financière au titre d'activités d'investissement ;

d) Les droits de propriété industrielle et intellectuelle tels que les brevets, modèles industriels, procédés techniques, ainsi que les marques de fabrique, la clientèle, le savoir-faire et d'autres droits similaires; et

e) Des concessions commerciales accordées par la loi ou par contrat, notamment des concessions pour la prospection, la culture, l'extraction ou l'exploitation de ressources naturelles.

Ledit terme fait référence à tous les investissements directs effectués conformément aux lois et règlements sur le territoire de la Partie contractante où les investissements sont

réalisés. Le terme « investissement » couvre tous les investissements réalisés sur le territoire d'une Partie contractante avant ou après l'entrée en vigueur du présent Accord.

Toute modification de la forme sous laquelle les avoirs sont investis ou réinvestis n'affecte en rien leur caractère d'investissement, à condition que cette modification ne soit pas contraire à la législation de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement est effectué.

2. Le terme « investisseur » désigne :

a) Les personnes physiques qui tiennent leur statut de nationaux de l'une ou l'autre des Parties contractantes du droit en vigueur;

b) Les sociétés, entreprises, firmes ou autres associations professionnelles constituées ou établies en vertu de la législation en vigueur de l'une ou l'autre des Parties contractantes et dont le siège se trouve sur le territoire de cette Partie contractante.

3. Le terme « revenus » s'entend des montants rapportés par un investissement ou un réinvestissement, et notamment les investissements dans les services techniques et d'assistance tels que les bénéfices, les redevances, les plus-values, les frais et les intérêts.

4. Le terme « territoire » désigne :

a) En ce qui concerne la République turque, le territoire turque, la mer territoriale ainsi que les zones maritimes sur lesquelles la République turque exerce sa juridiction ou ses droits souverains à des fins d'exploration, d'exploitation et de conservation des ressources naturelles conformément au droit international.

b) En ce qui concerne le Sultanat d'Oman, le territoire du Sultanat et les îles qui en font partie, dont les eaux territoriales ainsi que toute zone située en dehors des eaux territoriales sur laquelle le Sultanat d'Oman peut, en conformité avec le droit international, exercer des droits souverains relatifs à l'exploration et l'exploitation des ressources naturelles du lit de la mer, du sous-sol marin ainsi que du sous-sol et des eaux surjacentes.

Article 2. Promotion et protection des investissements

1. Chaque Partie contractante accepte sur son territoire, les investissements et les activités qui y sont liées, sur une base qui n'est pas moins favorable que celle accordée dans des circonstances similaires aux investissements d'investisseurs d'un pays tiers, dans le cadre de ses lois et règlements.

2. Chaque Partie contractante accorde à ces investissements, une fois effectués, un traitement qui n'est pas moins favorable que celui accordé dans des situations similaires, aux investissements de ses investisseurs, ou à ceux d'investisseurs d'un pays tiers quelconque, selon la formule la plus favorable, sous réserve de sa législation et de sa réglementation.

3. Chacune des Parties contractantes accorde sur son territoire aux investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement n'étant pas moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers pour ce qui est de la gestion, de l'entretien, de l'utilisation, de la jouissance ou de la liquidation de leurs investissements, quelle que soit la disposition la plus favorable à l'investisseur concerné.

4. Sous réserve de la législation et de la réglementation des Parties contractantes régissant l'entrée, le séjour et l'emploi d'étrangers :

a) Les ressortissants de l'une ou l'autre des Parties contractantes seront autorisés à entrer et séjourner sur le territoire de l'autre Partie contractante afin d'établir, de développer, d'administrer ou de prodiguer des conseils sur l'administration d'un investissement auquel lesdites Parties, ou un investisseur de la première Partie contractante qui les emploie, ont engagé ou sont sur le point d'engager un apport substantiel de capital ou d'autres ressources;

b) Les sociétés constituées légalement conformément aux lois et règlements applicables d'une des Parties contractantes, et qui correspondent aux investissements d'investisseurs de l'autre Partie contractante, ont le droit de recruter des cadres et des techniciens de leur choix indépendamment de leur citoyenneté.

5. Les dispositions du présent article ne peuvent être interprétées comme obligeant l'une des Parties contractantes à accorder aux investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement, une préférence ou un privilège qui peuvent être accordés par la première Partie contractante du fait de tout accord ou mécanisme international portant entièrement ou principalement sur la fiscalité.

6. Les dispositions relatives à la non-discrimination, au traitement national ainsi qu'au traitement de la nation la plus favorisée du présent Accord ne s'appliquent pas à tous les avantages actuels ou futurs accordés par l'une ou l'autre des Parties du fait, entre autres, soit de son appartenance à une union douanière ou économique, un marché commun ou une zone de libre-échange, soit de son association avec l'un ou l'autre de ces derniers; à ses propres ressortissants ou sociétés, d'États membres d'une telle union, d'un tel marché commun ou d'une telle zone de libre-échange, voire de tout autre État tiers.

Article 3. Nationalisation et expropriation

1. Les investissements réalisés par les ressortissants ou les sociétés de l'une des Parties contractantes bénéficient d'une protection et d'une sécurité pleines et entières sur le territoire de l'autre Partie contractante.

2. Les investissements d'investisseurs de l'une ou l'autre Partie contractante ne peuvent faire l'objet, sur le territoire de l'autre Partie contractante, de mesures de nationalisation ou d'expropriation, ni de mesures d'effet équivalent (dénommées ci-après « expropriation »), à moins qu'elles ne soient prises dans l'intérêt public, sur une base non discriminatoire et selon la législation applicable de même que les principes généraux de traitement prévu à l'article 2 du présent Accord.

3. Toute mesure d'expropriation qui pourrait être prise donne lieu à une indemnisation rapide, suffisante et effective, dont le montant est calculé sur la base de la juste valeur des investissements immédiatement avant le moment de l'annonce de la décision d'expropriation ou auquel celle-ci est devenue connue du public. À défaut de pouvoir estimer la valeur marchande, le montant de l'indemnité sera déterminé conformément aux principes généralement reconnus d'évaluation et aux principes équitables, compte tenu, entre autres, du capital investi, de son amortissement, des capitaux déjà rapatriés, de la valeur de remplacement des biens et d'autres facteurs pertinents.

a) En ce qui concerne les investissements turcs effectués sur le territoire du Sultanat d'Oman : la compensation inclut un intérêt, calculé au taux d'intérêt Libor actuel applicable à la monnaie de l'investissement initial, de la date de l'expropriation jusqu'à la date de leur paiement.

b) En ce qui concerne les investissements du Sultanat d'Oman effectués dans le territoire de la République turque : si le versement de l'indemnité est retardé, il portera un taux d'intérêt en vigueur comme convenu par les deux parties à moins qu'un tel taux soit prescrit par la loi, de la date de l'expropriation jusqu'à la date de leur paiement.

Ladite indemnité doit être effectivement réalisable, versée sans retard et librement transférable.

Article 4. Indemnisation des pertes

1. Les investisseurs d'une Partie contractante dont les investissements auront subi des pertes dues à la guerre ou à tout autre conflit armé, révolution, état d'urgence national ou révolte survenue sur le territoire de l'autre Partie contractante bénéficieront, de la part de cette dernière, d'un traitement non moins favorable que celui accordé à ses propres nationaux ou entreprises voire à ceux de tout État tiers, le traitement le plus favorable à l'investisseur concerné étant retenu.

2. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article s'appliquent aux investisseurs d'une Partie contractante qui, dans toute situation visée audit paragraphe, subissent des pertes dans le territoire de l'autre Partie contractante dues à :

a) La réquisition de leurs biens par les forces armées ou les autorités de cette dernière Partie contractante;

b) La destruction de leurs biens par les forces armées ou les autorités de cette dernière Partie contractante qui ne résultait pas de combats ou n'était pas exigée par les besoins de la situation.

Article 5. Transferts

1. Chaque Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué par les investisseurs de l'autre Partie contractante, garantit à ces investisseurs après l'acquittement des obligations financières, le libre transfert :

a) Des revenus;

b) Des remboursements des prêts liés aux investissements contractés régulièrement;

c) De la valeur de la liquidation partielle ou totale ou de l'expropriation des investissements, dont les plus-values sur le capital investi;

d) De la réparation pour l'expropriation ou les pertes dont il est question aux articles 3 et 4 ci-dessus;

e) Des gains des investisseurs de l'une ou l'autre Partie contractante qui ont été autorisés à travailler sur le territoire de l'autre Partie contractante, à la suite d'un investissement approuvé;

f) Du capital ou tout autre montant additionnel utilisé pour maintenir, augmenter ou développer les investissements;

g) Des paiements résultant du règlement d'un différend lié à un investissement;

h) Des salaires, des rémunérations, et des charges à payer de ressortissants de l'autre Partie contractante et des ressortissants d'un État tiers qui sont autorisés à travailler en relation avec l'investissement.

2. Les transferts sont effectués dans la devise convertible dans laquelle a été réalisé l'investissement ou en toute autre devise convertible au taux de change en vigueur à la date du transfert.

Article 6. Subrogation

1. Si l'investissement effectué par un investisseur d'une Partie contractante est assuré contre les risques non commerciaux, suivant un régime établi par la loi, l'autre Partie contractante reconnaît la subrogation de l'assureur, découlant des conditions du contrat d'assurance.

2. L'assureur ne peut exercer d'autres droits que ceux qu'aurait pu exercer l'investisseur.

3. Les différends entre une Partie contractante et un assureur sont résolus conformément aux dispositions de l'article 9 du présent Accord.

Article 7. Engagement spécial

Les investissements ayant fait l'objet d'un engagement spécial de l'une des Parties contractantes à l'égard des investisseurs de l'autre Partie contractante, sont régis sans préjudice aux dispositions du présent Accord, par les dispositions dudit engagement si ce dernier comporte des dispositions plus favorables que celles du présent Accord.

Article 8. Application d'autres règles

Si la législation de l'une ou l'autre Partie contractante ou les obligations découlant du droit international en vigueur actuellement ou contractées dans l'avenir par les Parties contractantes, en plus du présent Accord, contiennent des règles de caractère général ou particulier, par l'effet desquelles les investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante bénéficient d'un traitement plus favorable que celui accordé par le présent Accord, ces règles, pour autant qu'elles soient plus favorables à l'investisseur, prévaudront sur le présent Accord.

Article 9. Règlement des différends entre une Partie contractante et des investisseurs de l'autre Partie contractante

1. Les différends entre l'une des Parties contractantes et un investisseur de l'autre Partie contractante relatif à son investissement, sont notifiés par écrit, de façon circonstanciée, par l'investisseur à la Partie contractante destinataire de l'investissement. Dans la

mesure du possible, l'investisseur et la Partie contractante concernée s'efforcent de régler ces différends par le biais de consultations et de négociations de bonne foi.

2. Si ces différends ne peuvent être réglés de cette manière dans un délai de six mois à compter de la date de la notification écrite mentionnée au paragraphe 1, ils seront soumis, selon le choix de l'investisseur :

a) Devant la juridiction compétente de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été réalisé; ou

b) Un tribunal d'arbitrage international sous l'égide :

i) Du Centre international pour le règlement des différends relatif aux investissements (CIRDI), créé par « la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États », si les deux Parties deviennent signataires de ladite Convention;

ii) D'un tribunal arbitral spécial établi en vertu du Règlement d'arbitrage de la Procédure de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI);

iii) De la Cour d'arbitrage de la Chambre de commerce international (CCI) de Paris ou toute autre forme de règlement des différends convenue par les Parties au différend.

3. Si le différend est soumis en application du paragraphe (2) à la juridiction compétente de la Partie contractante, l'investisseur ne peut dans le même temps, solliciter un arbitrage international. Si le différend fait l'objet d'une demande d'arbitrage, la sentence est contraignante et ne fera l'objet d'aucun appel ou recours autre que ceux prévus dans ladite convention. La même sentence sera exécutée conformément au droit interne.

4. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2 du présent article :

a) Seuls les différends découlant directement des activités d'investissement approuvées légalement conformément à la législation applicable de la République turque et du Sultanat d'Oman, et qui ont été entamées, sont soumis à la juridiction du Centre international pour le règlement des différends relatif aux investissements (CIRDI) ou à tout autre mécanisme international de règlement des différends, comme convenu par les Parties contractantes;

b) Les différends relatifs aux biens immobiliers et aux droits connexes sur les biens immeubles relèvent entièrement de la juridiction de la Partie contractante dans le territoire de laquelle l'investissement a été effectué; ils ne relèvent donc pas de la juridiction du Centre international pour le règlement des différends relatif aux investissements (CIRDI) ou de tout autre mécanisme international de règlement des différends; et

c) En ce qui concerne l'article 64 de la « Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États » :

Tout différend qui pourrait s'élever entre les Parties contractantes concernant l'interprétation ou l'application de la « Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États », qui n'est pas réglé par le biais d'une négociation, peut uniquement être porté devant la Cour internationale de Justice avec le consentement des deux Parties prenantes.

5. Une Partie contractante qui est partie à un différend ne fera valoir, à aucun stade d'une procédure d'arbitrage ou de l'exécution d'une sentence arbitrale, que l'investisseur

qui est l'autre partie au différend a été indemnisé pour couvrir tout ou partie des pertes qu'il a subies en vertu d'une garantie ou d'un contract d'assurance.

6. Les sentences arbitrales seront définitives et obligatoires pour toutes les parties au différend. Chaque Partie contractante s'engage à exécuter la sentence arbitrale conformément à sa législation nationale.

Article 10. Règlement des différends entre les Parties contractantes

1. Les Parties contractantes s'efforcent de bonne foi et dans un esprit de coopération de parvenir à une solution rapide et équitable de tout différend qui pourrait surgir entre elles en ce qui concerne l'interprétation ou l'application du présent Accord. À cet effet, elles conviennent d'ouvrir des négociations directes et sérieuses afin de parvenir à une telle solution. Si les Parties contractantes ne parviennent pas à un accord en suivant la procédure susmentionnée dans les six mois suivant le début des différends, ceux-ci peuvent être soumis, à la requête de l'une quelconque des Parties contractantes, à un tribunal arbitral composé de trois membres.

2. Dans un délai de deux mois à compter de la réception de la demande, chaque Partie contractante nomme un arbitre. Les deux arbitres désignent à titre de président un troisième arbitre qui est un ressortissant d'un État tiers. Si une des Parties contractantes ne nomme pas un arbitre dans le délai fixé, l'autre Partie contractante peut demander au Président de la Cour internationale de Justice de procéder à cette nomination.

3. Si les deux arbitres ne parviennent pas à un accord sur l'élection du Président dans les deux mois suivant leur nomination, ce dernier est nommé à la demande de l'une quelconque des Parties contractantes, par le Président de la Cour internationale de Justice.

4. Si, dans les cas prévus aux paragraphes 2 et 3 du présent article, le Président de la Cour internationale de Justice est empêché d'exercer cette fonction ou s'il est ressortissant de l'une quelconque des Parties contractantes, le Vice-Président procède à la nomination. Si le Vice-Président est lui-même empêché d'exercer cette fonction ou s'il est un ressortissant de l'une quelconque des Parties contractantes, le membre de la Cour le plus ancien, qui n'est un ressortissant d'aucune des Parties, procède à la nomination.

5. Le tribunal disposera de trois mois à compter de la date de la désignation du Président pour convenir de règles de procédure conformes aux autres dispositions du présent Accord. En l'absence d'un tel accord, le tribunal prie le Président de la Cour internationale de Justice de désigner des règles de procédure, en tenant compte des principes généralement reconnus de la procédure arbitrale internationale.

6. Sauf accord contraire, toutes les demandes doivent être formulées et toutes les audiences doivent être achevées dans un délai de huit mois à partir de la date de désignation du Président; le tribunal rend son jugement dans un délai de deux mois suivant la date des dernières demandes ou de la conclusion des auditions, en prenant la dernière de ces dates. Le tribunal arbitral prendra ses décisions à la majorité des voix. Ces décisions seront définitives et auront force obligatoire.

7. Les frais du Président, des autres arbitres, ainsi que tous les autres frais de procédure seront pris en charge à parts égales par les Parties contractantes, à moins que le tri-

bunal arbitral ne décide qu'une part plus importante des frais ne soit à la charge de l'une des Parties contractantes.

8. Un différend ne peut être soumis à un tribunal arbitral international en vertu des dispositions du présent article, si ce même différend a été soumis à un autre tribunal arbitral international, conformément aux dispositions de l'article 9 et que celui-ci n'a pas encore pris de décision définitive. Ces dispositions ne portent pas atteinte à l'ouverture de négociations directes et sérieuses entre les Parties contractantes.

Article 11. Champ d'application

Le présent Accord s'applique aux investissements directs effectués sur le territoire de l'une des Parties contractantes conformément aux lois et règlements nationaux, par des investisseurs de l'autre Partie contractante, avant ou après l'entrée en vigueur du présent Accord. Il n'est toutefois pas applicable aux différends survenus avant son entrée en vigueur.

Article 12. Entrée en vigueur

1. Le présent Accord entre en vigueur à la dernière date à laquelle l'une des Parties contractantes a notifié l'autre Partie par la voie diplomatique de l'accomplissement des formalités juridiques prescrites pour l'entrée en vigueur du présent Accord.

2. Le présent Accord a une durée de validité de 10 ans et sera reconduit par la suite pour une ou plusieurs périodes équivalentes à moins que l'une ou l'autre des Parties contractantes ne le dénonce au moins un an avant son expiration.

3. Le présent Accord peut être amendé, moyennant un accord écrit des Parties contractantes. Toute modification entre en vigueur quand chacune des Parties a notifié à l'autre l'accomplissement de toutes les formalités internes requises pour l'entrée en vigueur dudit amendement.

4. S'agissant des investissements effectués avant la date de dénonciation du présent Accord, les articles 1 à 12 ci-dessus continuent à produire leurs effets pendant une période de quinze ans à compter de cette date d'expiration.

En foi de quoi, les représentants soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs gouvernements respectifs, signent le présent Accord.

Fait en double exemplaire à Muscat ce 4 février 2007 correspondant à……H, en anglais, arabe et turc, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République turque

BESIR ATALAY
Ministère d'État

Pour le Gouvernement du Sultanat d'Oman

MOHAMMED NASSER AL KHASIBI
Secrétaire général

Ministère de l’économie nationale